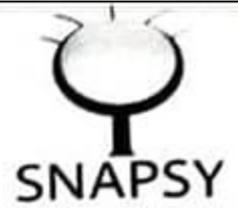


# النقابة الوطنية الجزائرية للنفسانيين SYNDICAT NATIONAL ALGÉRIEN DES PSYCHOLOGUES

إعتماد رقم 87 مؤرخ في 14 سبتمبر 2004 لدى وزارة العمل والضمان الاجتماعي  
المهول: 0770 89 47 89 الفاكس: 021 27 46 24 البريد الإلكتروني: snapsydz@yahoo.fr



إرسال رقم: 0176 / المكتب الوطني التنفيذي / الأحد 16 ديسمبر 2018.

إلى السيد المدير العام لمصالح الصحة وإصلاح المستشفيات

**الموضوع:** بخصوص تنظيم نشاطات النفسانيين في قطاع الصحة العمومية.

**المرجع:** مراسلتكم رقم 5010 المؤرخة في 2018/12/12.

لنا عظيم الشرف أن نعلم سيادتكم أننا مازلنا متمسكين بمقنا في التشاور والإطلاع على مشروع التعليم قيد الإعداد لدى مصالحكم والنضمة تنظيم نشاطات النفسانيين على مستوى المؤسسات العمومية للصحة (الإستشفائية وغير الإستشفائية).  
نؤكد لسيادتكم أننا نأمل ألا تقتصر هذه التعليم على التذكير بضرورة التطبيق الصارم محتوى التعليم رقم 1 المؤرخة في 16 مارس 2008 والتي تتعلق فقط بنهية وتجهيز قاعات الفحص النفسي ولكننا نتطلع إلى ترسيم نص تنظيمي يعالج ما يلي:

- توضيح مهام النفسانيين المنصوص عليها في القانون الأساسي للنفسانيين للصحة العمومية.
  - تحديد موقع النفسانيين ضمن الهيكل التنظيمي والوظيفي للمؤسسات العمومية للصحة (الإستشفائية وغير الإستشفائية).
  - تحديد السلسلة الهرمية التي يخضع لها النفسانيون وتوضيح العلاقات الأفقية والعمودية التي يرتبطون بها.
  - توضيح صلاحيات ومسؤولية النفساني للنسق في تنظيم نشاطات النفسانيين في المؤسسات الإستشفائية وغير الإستشفائية.
  - تحديد مدونة الاختبارات النفسية (Nomenclature des Tests psychologiques) التي يستعملها النفساني في عمله.
  - تحديد شكل ومضمون الملف النفسي للمريض + الدعامات الإحصائية لتقييم نشاطات النفسانيين (Supports et canevas).
  - هيكلية نشاطات النفسانيين على مستوى جميع المؤسسات الإستشفائية وغير الإستشفائية في إطار إنشاء وحدة مشتركة للخدمة النفسية (Unité Transversal de psychologie de santé publique) تحت إشراف النفساني للنسق ومجهزة بكل وسائل العمل الضرورية وهذا على الأقل لمعالجة مشكلة توفير المكاتب والاختبارات النفسية ووسائل العمل الأخرى الخاصة بالنفسانيين في كل مصلحة.
- ما فيما يخص مراجعة إختلالات القانون الأساسي للنفسانيين فنذكر سيادتكم أن اللجنة المركزية لشعبة ملفات الشركاء الاجتماعيين قد أكدت لنا مرارا تكرر أن الوزارة الوصية لم تتلقى بعد الضوء الأخضر من الوزارة الأولى لمراجعة إختلالات القوانين الأساسية وأن ذلك لا يمنع من توضيح أي لبس أو حوض من خلال التعليمات الوزارية المختلفة، وفيما يخص تحديد موعد لعقد جلسة العمل فنعتقد أنها لا تستدعي البقاء في حالة ترقب طيلة ثلاثة أشهر من أجل لقاء عمل لن يأخذ منا الكثير من الوقت خصوصا و أننا نجتمع مرة واحدة في السنة مع مصالحكم.
- في إنتظار ذلك، نشكركم سلفا على إهتمامكم الدائم بانشغالنا ونقدم لكم خالص التحية والإحترام.

رئيس المكتب الوطني التنفيذي

كليلة خاليد  
رئيس المكتب الوطني التنفيذي

